

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

عبد المالك بالة^{1*}، عبد السلام عقون²

¹جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية،

abdelmalek.bala@univ-bba.dz

²جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، abdeslem.aggoune@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/29

تاريخ الاستلام: 2024/05/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التمويل الإسلامي من خلال صيغ المراجعة والمضاربة والمشاركة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال محدد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. من أجل القيام بهذه الدراسة تم إجراء دراسة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً، وتوصلنا إلى أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة حسب اختبار جوهانسون ووجود علاقة طردية بين صيغتي المضاربة والمشاركة ونصيب الفرد من الناتج المحلي وعلاقة عكسية بين صيغة المراجعة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، دولة السودان، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

ترميز JEL : O11 ,C22 ,G21

Abstract:

This study aims to know the impact of Islamic finance through the Murabaha, Mudaraba and Musharakah formulas on economic and social development through the determinant of the per capita share of GDP. This standard study was conducted using the fully corrected least squares method, and we concluded that there is a cointegration between the variables. The study is based on the Johansson test, and there is a direct relationship between the two modes of speculation and participation and the per capita GDP, and an inverse relationship between the two modes of Murabaha and the per capita GDP.

Keywords : Islamic finance, economic development, Islamic banks, Islamic financing formulas, the State of Sudan, the fully corrected least squares method.

JEL Classification Codes: O11 ,C22 ,G2

1. مقدمة:

تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها الأداة الرئيسية لتطور المجتمعات، حيث تعمل التنمية الاقتصادية على محاربة الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال العمل على قيام مشاريع اقتصادية تساعد في زيادة الإنتاجية بالإضافة إلى توفير مناصب شغل والقضاء على الفقر والبطالة، ولا تقوم هذه المشاريع إلا بوجود عنصر أساسي وهو التمويل.

حيث يعتبر التمويل عائقاً أمام أصحاب المشاريع الاقتصادية لبداية مشاريعهم، لهذا قامت المصارف التقليدية بتقديم التمويلات التي تقوم على أساس سعر الفائدة، وهذا ما لا يتلاءم مع الشريعة الإسلامية وطبيعة المجتمعات العربية، فأنت المصارف الإسلامية بفكرة التمويل الإسلامي الذي لا يتعامل بالربا ويقوم على فكرة المشاركة في الربح والخسارة من خلال توفير مجموعة متجانسة من صيغ التمويل الإسلامي التي تخدم جميع طبقات المجتمع الإسلامي.

1.1. إشكالية البحث: بناء على ما سبق نحاول في هذه الدراسة معرفة دور التمويل الإسلامي وفق صيغه المختلفة، في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية لدولة السودان؟

مما سبق نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

* ما طبيعة العلاقة بين صيغ التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية؟

* ما هي صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟

2.1. الفرضيات:

* توجد علاقة طردية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية؛

* صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الاستثمار تكون أكثر مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3.1. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه موضوعاً يتناول دراسة تتمثل في دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث يعتبر موضوعاً حساساً يعالج البديل الأساسي للتمويل التقليدي القائم على التعامل بالربا، ومعرفة الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في هذا الجانب.

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

4.1. أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- * معرفة دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال تجربة دولة السودان؛
- * الاستفادة من التجربة السودانية في مجال التمويل الإسلامي؛
- * محاولة تقديم اقتراحات من شأنها أن تساهم المصارف الإسلامية في زيادة كفاءتها وتأثيرها على أدائها الاقتصادي.

5.1. محاور الدراسة: لقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث محاور:

- * المحور الأول: التمويل الإسلامي؛
- * المحور الثاني: التنمية الاقتصادية؛
- * المحور الثالث: الدراسة القياسية.

6.1. منهج البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات اللازمة حول الدراسة النظرية ووصفها وصفاً دقيقاً، بالإضافة إلى دراسة قياسية عن دولة السودان.

7.1. الدراسات السابقة:

1.7.1. عبد الكريم بريشي، محمد بلوافي، مقال (دراسة قياسية)، 2020: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال فترة 1991-2018 حيث أبرزت الدراسة تأثير التمويل الإسلامي على النمو، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

2.7.1. خليفي جمال، عبد الرحمن عبد القادر، مقال (دراسة قياسية)، 2021، الكويت: أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في الكويت خلال الفترة 2013-2019 هدفت هذه الدراسة إلى تبين تأثير التمويل الإسلامي القائم على الصيغ الاستثمارية على ربحية البنوك وتم التوصل إلى وجود أثر إيجابي بالنسبة لصيغة المضاربة وأثر سلبي بالنسبة لصيغة المشاركة.

3.7.1. غراب حنان وآخرون، مقال، 2022، السودان: أثر المنتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي بدولة السودان للفترة 2002-2020، كان الهدف من هذا المقال تحديد أثر المنتجات المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في السودان وذلك باستخدام نموذج ARDL وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل

بين صيغتي المشاركة والمربحة والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين صيغتي السلم والمضاربة بالنمو الاقتصادي.

4.7.1. لعقاب يسرى أسية، درويش عمار، مقال (دراسة قياسية)، 2022: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج ARDL وتم التوصل بأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.

5.7.1. دراسة صبرينة بن عطاء الله، أحمد زغدار، مقال (دراسة قياسية)، 2023: التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي خلال فترة 2013-2022، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير التمويل الإسلامي على التنمية وذلك باستخدام نموذج بانل وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية بمرونة منخفضة.

2. الإطار المفاهيمي للبحث:

1.2. التمويل المصرفي الإسلامي

1.1.2. تعريف التمويل الإسلامي: لقد تعددت تعريفات مصطلح التمويل المصرفي الإسلامي بين الباحثين نذكر البعض منها:

تعريف 01: هو المال المقدم من طرف البنوك الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمارة الأرض. (دوبة، 2015، صفحة 21)

تعريف 02: مجموعة من المنتجات المالية التي تتوافق مع الدين الإسلامي وترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الحقيقي للاقتصاد. (سامي ، 2013)

من التعريفين السابقين يمكن تعريف التمويل المصرفي الإسلامي على أنه: عبارة عن تمويل تقدمه البنوك الإسلامية من أجل تمويل مشاريع مختلفة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.2. مبادئ التمويل الإسلامي: إن الأصل في التمويل الإسلامي هو اجتناب كل المحظورات التي حرمها ديننا الحنيف ويمكن حصرها فيما يلي:

1.2.2. تحريم الربا: حيث حرم الإسلام الربا وحذر منه في مجموعة من الآيات لما يخلفه من عواقب وخيمة على الافراد والمجتمعات ودليل تحريمه في قول الله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا". (سورة البقرة، الآية 275).

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

كذلك تحذير الله تعالى لآكل الربا بإعلانه الحرب على الله ورسوله في قوله "فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله" (سورة البقرة، الآية 279).

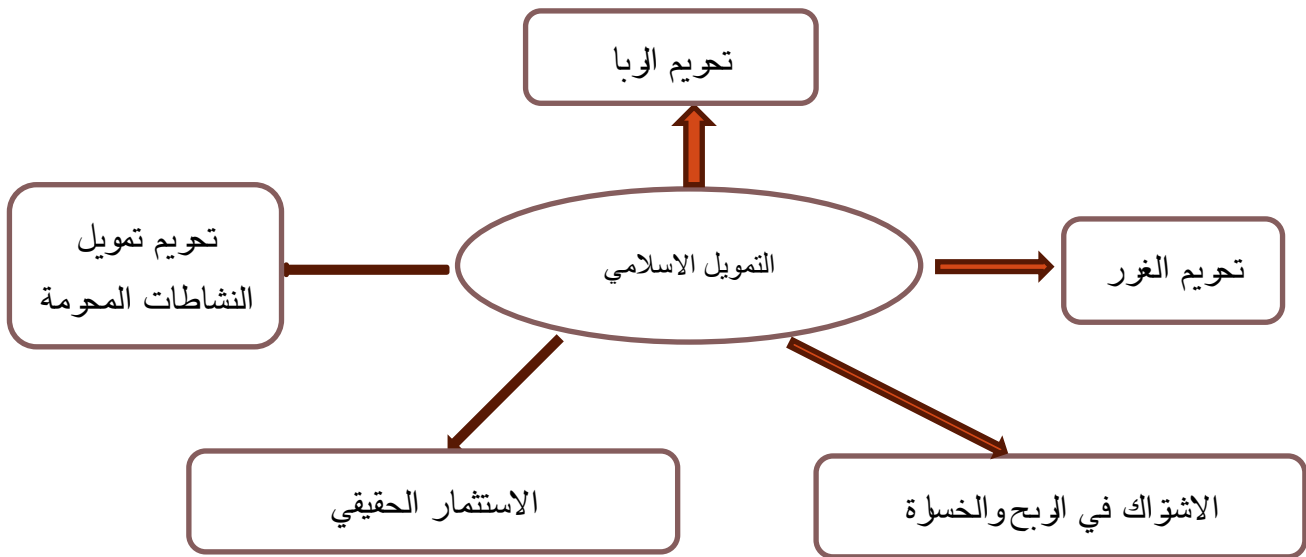
2.2.2. **تحريم الغرر:** والدليل على تحريم الغرر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وبيع الغرر" رواه مسلم

3.2.2. **تحريم تمويل النشاطات المحرمة:** فديننا الحنيف يهدف لقيام المجتمعات وفقاً لمشاريع ترضي الله ورسوله لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أكلوا من طيبات ما رزقناكم". (سورة البقرة، الآية 172)

4.2.2. **الاشتراك في الربح والخسارة:** أو ما يعرف بقاعدة الغنم بالغرم حيث يكون الربح لمن يتحمل النفقات والخسائر أو ما ينال نفع الشيء يتحمل ضرره. (ساعد، 2017، صفحة 61).

5.2.2. **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:**

الشكل رقم (01): شكل يوضح مبادئ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على ما سبق.

3.2. **صيغ التمويل الإسلامي:** هناك الكثير من صيغ التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية نذكر منها:

1.3.2 **المضاربة:** عرفت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: "شركة بالربح من جانب رب المال وعمل من الجانب الآخر" (الاسلامية، 2017، صفحة 318) ودليل مشروعية المضاربة هو عن

صهيب ابن ماجة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاث فيهم بركة، البيع إلى أجل والمقارضة، وإخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع" رواه ابن ماجة والمقارضة هنا هي المضاربة.

2.3.2. المشاركة: هي تقديم المصرف والذبون المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، ويتحملان الربح والخسارة في ذلك (المركزي، 2006، صفحة 124) ودليل مشروعية المشاركة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما الآخر" رواه أبو داود.

3.3.2. المرابحة: عرفتھا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها: "بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها بها البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق، وهي المرابحة العادية، أو وقعت بناءً على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على سلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية وتسمى بالمرابحة للأمر بالشراء. (الاسلامية، 2017، صفحة 228).

ودليل مشروعيتها هو قول الله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا" (سورة البقرة، الآية 275).

4.3.2. الاستصناع: "عقد عل بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها." (الاسلامية، 2017، صفحة 318) ودليل مشروعيتها قول الله تعالى " قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا" (سورة الكهف، الآية 94-95)

5.3.2. السلم: "بيعُ أجلٍ بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة ويسمى المسلم فيه، ويسمى البائع المسلم أو رب السلم. (الاسلامية، 2017، صفحة 291)

ودليل مشروعيتها قول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...." (سورة البقرة، الآية 282) ويمكن تقسيم صيغ التمويل إلى ثلاث أصناف تتمثل في الجدول التالي

الجدول رقم (01): صيغ التمويل الإسلامي حسب المدة

الصيغ	حسب المدة
-المضاربة -المشاركة	التمويل طويل الأجل
-عقود البيع بالإجارة -عقود البيع بالاستثمار	التمويل متوسط الأجل
-المرابحة	التمويل قصير الأجل

المصدر: (عقون ، 2009، صفحة 119)

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

3. التنمية الاقتصادية:

1.3. تعريف التنمية الاقتصادية: تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي. فالإقتصاد الوضعي يعرفها على أنها:

تعريف 01: عملية اجتماعية واعية موجهة على أساس الجهود المبذولة، لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام. (الجبوسي، صفحة 04).

تعريف 02: هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد. (أحمد ج.، 2014، صفحة 27)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: عملية شاملة تخص جميع أطراف المجتمع تهدف إلى القيام بمشاريع اقتصادية مدروسة من أجل زيادة الإنتاجية، والقضاء على الفقر والبطالة مما يساهم في زيادة الدخل الحقيقي.

التنمية الاقتصادية في الإسلام: هي فريضة إسلامية تقوم على أسس ثابتة من القرآن والسنة، استناداً لقول الله تعالى "وهو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (سورة الملك، الآية 15). ويقصد بالأكل هنا هو الانتفاع بكل ما أحله الله، وهي دعوة صريحة للإنتاجية التي هي العصب الأساسي للتنمية. فالتنمية عملية مستمرة ومتصلة زمنياً وليست حكراً على جيل دون غيره. (أحمد ف.)

2.3. أهداف التنمية الاقتصادية: توجد العديد من الأهداف التي تحققها التنمية الاقتصادية نذكر منها (أحمد ج.، 2014، صفحة 26)

- * زيادة الدخل القومي الحقيقي.
- * الرفع من المستوى المعيشي للأفراد.
- * تقليل التفاوت في توزيع الثروات.
- * تحقيق الجودة في الحياة.

3.3. متطلبات التنمية الاقتصادية: من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب توفر مجموعة من المستلزمات نذكر منها (مرام تيسير مصطفى، 2011، صفحة 37):

1.3.3. التراكم الرأسمالي: حيث يعتبر التراكم الرأسمالي شرطاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار.

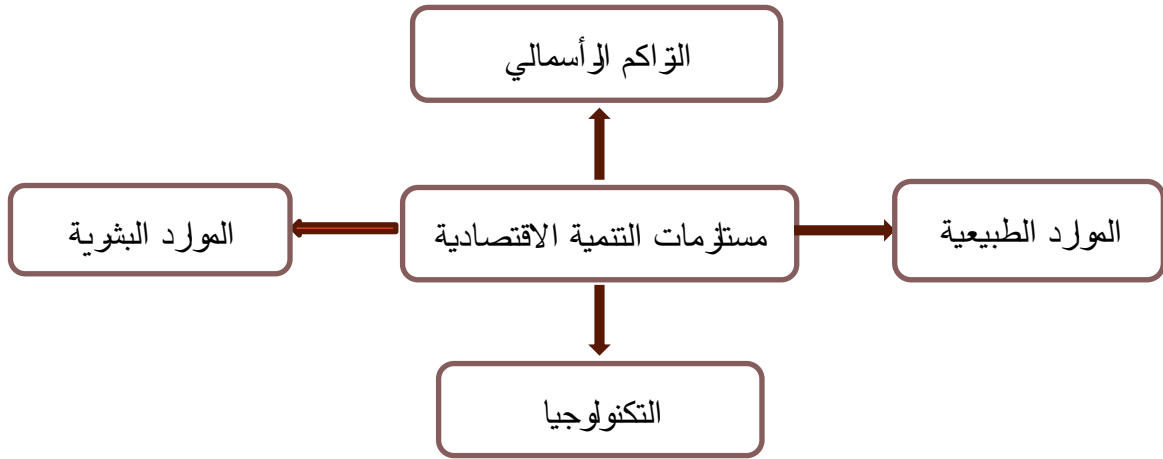
2.3.3. الموارد الطبيعية: هي كل ما توفره الطبيعة من موارد تكفل استمرار الحياة البشرية، والتي تجب المحافظة عليها.

3.3.3. الموارد البشرية: تمثل عنصراً فعالاً في عمليات التنمية، حيث يعمل العنصر البشري على زيادة في رأس المال واستغلال مختلف الموارد وتبني السياسات الاقتصادية.

4.3.3. التكنولوجيا: كذلك تعتبر من العناصر الأساسية في التنمية الاقتصادية حيث تعمل من أجل زيادة الإنتاجية عن طريق تقليل الجهد وريح الوقت.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): متطلبات التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق

4.3. علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية الاقتصادية: حيث تعتبر التنمية عملية تحويل رأس المال السائل إلى رأس مال ثابت، ولا يتم هذا التحويل إلا بواسطة التمويل، لذا توجد علاقة وثيقة بين كل من التمويل والتنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم التنمية إلى ثلاثة عناصر أساسية (معوشي، 2015، صفحة 79):

1.4.3. التنمية بواسطة الاستثمارات الحقيقية: تتمثل هذه الاستثمارات بالأصول الثابتة كالعقارات المباني والآلات، حيث يمكن لهذه العناصر تحقيق إنتاجية خلال مدة حياتها وبالتالي الزيادة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

2.4.3. التنمية عن طريق الاستثمارات النقدية: هي عبارة عن استثمار رأس المال نفسه في شكل ودائع ادخار بهدف الحصول على مردود اقتصادي وتحقيق أرباح.

3.4.3. التنمية عن طريق الاستثمارات الصافية: هي الاستثمارات الجديدة المضافة إلى الطاقات الإنتاجية كبناء مصنع جديد.

ولقد أشارت نظريات اقتصادية كثيرة الى ضرورة توفر التمويل اللازم لبلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة، بحيث أشارت نظرية الدفعة القوية لـ Rosenstein-Rodan الى أن النمو والتنمية لا تنشأ من تلقائي نفسها، بل ينبغي الاستفادة من العوائد المتزايدة الممكن تحقيقها من الاستثمارات الصناعية المتزامنة عن طريق خلق تفاعل تعاوني إيجابي بينها، ولكن هذا لن يتأتى خاصة في الدول الأقل نمو بالاعتماد على الرأس المال الاجتماعي لرواد الأعمال وحده والذي لا يتعدى 35% من إجمالي الاستثمار، وعليه وجب الاستعانة بموارد أخرى وفق تخطيط استراتيجي.

كما تدعوا نظرية النمو المتوازن الى ضرورة احداث تطوير متوازن لقطاعات اقتصادية مختلفة، وهذا ما يستدعي زيادة منسقة لمقدار رأس المال المستخدم، وأكدت النظرية على ضرورة توفير كم هائل من التكنولوجيا والآلات وعمليات الإنتاج الجديدة، وهذا ما يتطلب تمويلاً ضخماً (عبد الحليم، 2015، صفحة 15).

وفي نفس المنحى ترى نظرية النمو غير المتوازن أن البلدان الأقل تقدماً تحتاج الى دفعة قوية من أجل تنمية سريعة، ولكن هذه النظرية ركزت على نوع معين من الصناعات والقطاعات، في ظل محدودية الموارد خاصة المالية منها (عبد الحليم، 2015، صفحة 16).

لهذا يلعب التمويل دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية، باعتباره القلب النابض للمشاريع الاقتصادية، حيث يعمل على تزويدها بالتمويلات اللازمة من أجل الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي ظل فشل البنوك التقليدية في حل مشكلة التخلف الاقتصادي بل مساهمتها في توسيع الفجوة بين مختلف الطبقات، نشأت البنوك الإسلامية من أجل إعادة توظيف الأموال في مسارها الصحيح بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً للشريعة الإسلامية.

5.3. دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية: حيث يعمل التمويل الإسلامي على تقليص نسبة الفقر والاقصاء الاجتماعي. وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال (الأزهر و الأرقط):

✽ تنشيط الطاقة البشرية المعطلة في المجتمع من خلال دعم وتنشيط التنمية؛

- * الحد من الاكتناز، وتقليص ادخار الأموال في البيوت بصورة تجعل العديد من المليارات لا تدخل في عجلة الاقتصاد، لهذا جاء التمويل الإسلامي ليشجع هذه الفئة من خلال العمل على استقطابهم في مشاريع إنمائية، تتوافق مع الشريعة الإسلامية؛
- * ارتفاع مستوى التشغيل والتقليل من نسبة البطالة؛
- * تحقيق العدالة الاجتماعية عكس البنوك التقليدية التي تجعل المال موجه إلى فئة معينة دون غيرها فالبنوك الإسلامية قامت بتوفير عدة صيغ موجهة لمختلف طبقات المجتمع.

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. تقديم الدراسة: يوفر التمويل الإسلامي عدة صيغ لتمويل النشاط الاقتصادي، تتراوح بين الاستثمار والتجارة وغيرها، وهي بذلك تحاول أن تكون بديلاً ناجحاً للتمويل الربوي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن درجة الاهتمام به تختلف من دولة إلى أخرى حسب نوع النظام المصرفي القائم.

خلال هذه الدراسة سنبحث عن مدى مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على التجربة السودانية نظراً لأن النظام المصرفي السائد فيها هو نظام مصرفي إسلامي بحت، وبذلك ينسب إليها أي تأثير للتمويل في التنمية الاقتصادية دون غيرها، من خلال ثلاثة صيغ رئيسية المربحة، المشاركة والمضاربة باعتبارها متغيرات مستقلة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره متغيراً تابعاً، وذلك خلال الفترة 2002 إلى 2021.

2.4. متغيرات الدراسة:

1.2.4. صيغ التمويل الإسلامي: لمعرفة تطور صيغ التمويل الإسلامي قمنا بجمع بعض الإحصائيات من خلال تقارير بنك السودان.

الجدول رقم (02): تطور صيغ التمويل الإسلامي بالسودان (مليون جنيه)

السنة	المضاربة	المشاركة	المربحة	السنة	المضاربة	المشاركة	المربحة
2002	95,68	576,01	74365	2012	1296	2636	12022
2003	160,92	654,58	125809	2013	1773	3740	18012
2004	246,25	1372,39	1652,98	2014	2087	3625	20180
2005	292,33	2143,30	3010,03	2015	3582	3822	26968
2006	546	2122	5559	2016	4166	5594	38518
2007	497	1630	7311	2017	9740	8099	60723

المصححة كليا.

78705	9196	7560	2018	6899	1769	876	2008
159010	13042	10472	2019	8186	1641	956	2009
224396	31229	17426	2020	11474	1981	1480	2010
797091	86571	19538	2021	14312	1548	1424	2011

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير بنك السودان السنوية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه سيطرة صيغة المربحة على التمويل الإسلامي بالسودان خاصة بعد سنة 2016، حيث يشكل حوالي 72,5% مقابل حوالي 22% لصيغة المشاركة التي عرفت بعض التطور بعد سنة 2019 بينما بقيت مساهمة المضاربة ضئيلة جدا بحيث لم تتجاوز 05,5% من مجموع التمويل خلال فترة الدراسة، هذه الأخيرة التي انقسمت الى أربع مراحل رئيسية، حيث عرفت تطورا مستمرا خلال الفترة 2002 الى 2006، وبعدها عرفت انخفاضا شديدا خلال سنة 2007، وهي السنة التي عرفت تغيير العملة في السودان، (القيم قبل سنة 2007 تم تحويلها الى الجنيه 100 دينار يساوي 1 جنيه وهي القيمة التي اعتمدها بنك السودان عند تحويل العملة) وتبقى على هذا المستوى مع زيادة صغيرة الى غاية 2016، وبعدها عرفت تطورا متزايدا خاصة في صيغة المربحة خاصة مع رفع العقوبات الاقتصادية على السودان في سنة 2017.

2.2.4. تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي:

الجدول رقم (03): نصيب الفرد من الناتج المحلي

السنة	نصيب الدخل الفردي	السنة	نصيب الدخل الفردي
2002	2036	2012	2222
2003	2107	2013	2213
2004	2156	2014	2253
2005	2213	2015	2226
2006	2287	2016	2233
2007	2342	2017	2176
2008	2356	2018	2052
2009	2220	2019	950
2010	2138	2020	828
2011	2381	2021	684

المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/sudan/gdp-per-capita>

نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي شهد تراجعاً كبيراً خلال فترة بداية الدراسة ونهايتها ورغم أن هذه الأخيرة تميزت برفع العقوبات الأمريكية على السودان والتي كانت مفروضة عليها منذ سنة 1988، وهذا راجع بالأساس إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- * تدهور الوضع الاقتصادي لدولة السودان؛
- * مخلفات ما يعرف بالربيع العربي وانعكاساتها على اقتصاد دولة السودان؛
- * الحروب الأهلية التي شهدتها دولة السودان.

3.4. النموذج القياسي للدراسة:

حيث يتم صياغة النموذج الرياضي بين المتغير التابع المتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في لوغاريتم صيغ التمويل الإسلامي على النحو التالي:

$$\text{LOGY} = f(\log x_1, \log x_2, \log x_3)$$

أما النموذج القياسي فيعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{LOGY} = C + \beta_1 \log x_1 + \beta_2 \log x_2 + \beta_3 \log x_3 + \varepsilon$$

حيث تمثل

C : الحد الثابت

LOGY : لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

LOGX1 : لوغاريتم التمويل بصيغة المراجعة

LOGX2 : لوغاريتم التمويل بصيغة المشاركة

LOGX3 : لوغاريتم التمويل بصيغة المضاربة

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات النموذج

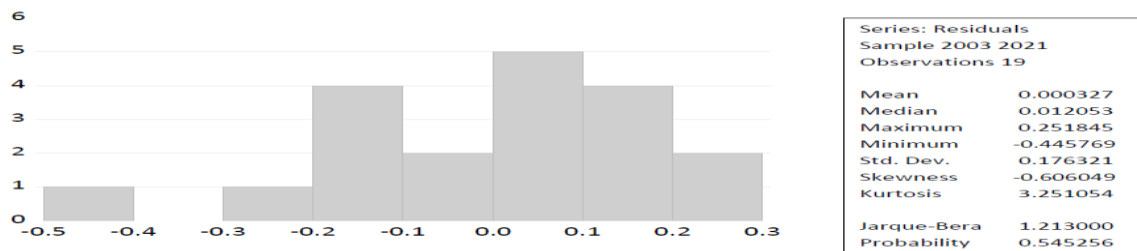
ε : حد الخطأ العشوائي

4.4. اختبار التوزيع الطبيعي:

H0 : البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي

H1 : البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIWE12

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 وهذا ما يدعم اتباع التوزيع الطبيعي، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 .

5.4. اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع

حيث يتم استخدام هذا الاختبار لتعرف على تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة الاقتصادية (كريم و موسى، 2021، صفحة 352)

الجدول رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

مرشح الفروق من الدرجة الأولى			المستوى			متغيرات الدراسة
حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	
0.0331	0.0207	0.0045	0.9953	0.9907	0.1694	نصيب الفرد من الناتج الوطني المحلي
0.1290	0.0009	0.0002	0.7626	0.8908	0.7909	المرباحة
0.0123	0.0172	0.0006	0.5150	0.8969	0.5999	المشاركة
0.0079	0.0180	0.0004	0.5024	0.7494	0.6478	المضاربة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIWE 12

تشير اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية نصيب الفرد من الناتج المحلي عند المستوى بعدم استقراريتها بدليل أن القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام، وعند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% سواء عند الحد الثابت أو الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون حد ثابت واتجاه عام وهذا ما يدل على عدم وجود جذر الوحدة عند مرشح الفروق الأولى.

تشير اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمرباحة عند المستوى بعدم استقراريتها بدليل أن القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام، وعند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% عند الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون حد ثابت واتجاه عام وهذا ما يدل على عدم وجود جذر الوحدة عند مرشح الفروق الأولى.

تشير اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للمضاربة عند المستوى بعدم استقراريتها بدليل القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% عند حد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام وحد ثابت فقط لكن عند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% سواء عند الحد الثابت أو الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون حد ثابت واتجاه عام وهذا ما يدل على عدم وجود جذر الوحدة عند مرشح الفروق الأولى.

تشير اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية المشاركة عند المستوى بعدم استقراريتها بدليل أن القيمة الاحتمالية لها أكبر من 5% بوجود حد ثابت وحد ثابت واتجاه عام أو بدون حد ثابت واتجاه عام، وعند أخذ مرشح الفروق من الدرجة الأولى كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% سواء عند الحد الثابت أو الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون حد ثابت واتجاه عام. وهذا ما يدل على عدم وجود جذر الوحدة عند مرشح الفروق الأولى.

بناءً على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المراجعة، المشاركة، المضاربة والناتج المحلي الإجمالي، أنها مستقرة عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى وهذا مما يجب علينا بالقيام باختبارات التكامل المشترك.

6.4 اختبار AIC: نقوم بهذا الاختبار من أجل تحديد فترات الإبطاء المثلى.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار AIC

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOGY LOGX3 LOGX2 LOGX1						
Exogenous variables: C						
Date: 02/19/24 Time: 20:19						
Sample: 2002 2021						
Included observations: 17						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-42.03443	NA	0.002645	5.415816	5.611866	5.435303
1	-5.158288	52.06044*	0.000244*	2.959799	3.940050*	3.057237
2	8.757110	13.09684	0.000468	3.205046	4.969498	3.380436
3	39.08393	14.27145	0.000374	1.519537*	4.068190	1.772879*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVI12

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن درجة التأخير المثلى حسب معيار AIC هي 1.

7.4 اختبار JOHANSEN للتكامل المشترك: حيث يسمح هذا الاختبار بتحديد الأثر المتبادل بين متغيرات الدراسة وتعتبر مقدراته أقل استقراراً وأقل تحيزاً، يبين هذا الاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المصححة كليا.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار JOHANSEN للتكامل المشترك

Date: 02/19/24 Time: 20:56 Sample (adjusted): 2004 2021 Included observations: 18 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted) Series: LOGY LOGX3 LOGX2 LOGX1 Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.818238	66.02104	63.87610	0.0326
At most 1	0.721953	35.33001	42.91525	0.2317
At most 2	0.332553	12.29066	25.87211	0.7915
At most 3	0.243096	5.013346	12.51798	0.5945

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIWISE12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة TRACE NONE أكبر من القيمة الجدولية وهي معنوية عند 5٪، وهذا ما يدل على وجود -على الأقل- علاقة واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات مما يمكننا إكمال الدراسة. 8.4. تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا: قام كل من PHILIPS و hansen طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، والهدف من هذه الطريقة هو الحصول على أعلى كفاءة في التقدير (دحماني و ناصور ، 2014 ، صفحة 94).

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول ووجود علاقة تكامل مشترك حسب اختبار JOHANSEN سوف نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FOMLS.

الجدول رقم (08): نتائج تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LOGY
 Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
 Date: 02/19/24 Time: 21:21
 Sample (adjusted): 2003 2021
 Included observations: 19 after adjustments
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX3	0.485485	0.122219	3.972261	0.0012
LOGX2	0.130643	0.070467	1.853957	0.0835
LOGX1	-0.739920	0.104030	-7.112547	0.0000
C	10.18832	0.322629	31.57904	0.0000
R-squared	0.787197	Mean dependent var	7.547388	
Adjusted R-squared	0.744637	S.D. dependent var	0.382222	
S.E. of regression	0.193150	Sum squared resid	0.559605	
Long-run variance	0.030077			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EVIWISE12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

قيمة المعلمة C الحد الثابت للنموذج أي عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر يكون المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي يساوي 10.18، وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%، 5%، 10%.

كذلك نلاحظ أن معلمة المتغير X_3 وهو المضاربة موجبة ومعنوية عند كل المستويات 1%، 5%، 10%، أي أنه إذا زاد التمويل بصيغة المضاربة ب 1% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي يشهد زيادة بقيمة 0.48%، وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية باعتبار أن صيغة المضاربة تمويل المشاريع الاستثمارية التي تخلق قيمة مضافة في المجتمع، وتعالج مشكل البطالة من خلال توفير مناصب عمل تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ كذلك أن معلمة المتغير X_2 المتمثل في المشاركة أنها موجبة وذات معنوية عند مستوى 10% فقط، وأي أن صيغة المشاركة تتناسب طرديا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زادت نسبة المشاركة ب 1% يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.13%، وهذا ما يتوافق مع الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية باعتبار صيغة المشاركة صيغة استثمارية.

بينما نلاحظ أن معلمة المتغير X_1 المتمثلة في المربحة أنها سالبة وذات معنوية في مختلف المستويات 1%، 5%، 10% أي أن صيغة المربحة لها تأثير عكسي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت المربحة بنسبة 1%، يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي بقيمة 0.74%، وهذا راجع إلى اعتبار أن هذه الصيغة تدعم بصفة كبيرة الأمور الاستهلاكية غير المنتجة، التي تؤدي بدورها إلى تراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتوافق مع الدراسة النظرية الاقتصادية.

9.4. اختبار جودة النموذج: من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة: R-SQUARED : قد بلغت 0.78 وهذا ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة تقدر ب 78%.

5. خلاصة: يعتبر التمويل الإسلامي من أبرز وأهم التمويلات التي تعتمد عليهم الدول والمجتمعات الإسلامية باعتبارها تتوافق مع الشريعة، ولما تحققة هذه التمويلات في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة، حيث تبين في دراستنا لتجربة السودان وجود علاقة وطيدة بين الصيغ التشاركية المتمثلة في المضاربة والمشاركة مع التنمية الاقتصادية.

دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة قياسية لحالة دولة السودان باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

1.5. اختبار الفرضيات:

- * **الفرضية الأولى:** تنص على وجود علاقة طردية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة تم التوصل الى وجود علاقة طردية بين صيغتي المشاركة والمضاربة والتنمية الاقتصادية وعلاقة عكسية مع صيغة المربحة، وعليه يتم القبول الجزئي للفرضية؛
- * **الفرضية الثانية:** يتم قبول هذه الفرضية باعتبار أن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الاستثمار تكون أكثر مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.5. نتائج الدراسة: من خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

- * وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية.
- * وجود علاقة طردية ودالة احصائيا واقتصاديا بين صيغتي المضاربة والمشاركة ونصيب الفرد من الناتج المحلي.
- * وجود علاقة عكسية دالة احصائيا واقتصاديا بين صيغة المربحة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

5.3. التوصيات:

- * العمل على نقل تجربة السودان إلى الجزائر من خلال إقامة بنك مركزي إسلامي
- * يفصل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.
- * التركيز على الصيغ الاستثمارية أكثر من الصيغ الاستهلاكية.
- * إنشاء بنوك استثمارية منفصلة عن البنوك التجارية.
- * القيام بحملات وندوات توعوية للتعريف بالتمويل الإسلامي حسب مبادئه الرئيسية.

6. المراجع:

- 1- ابتسام ساعد. (2017). دور أليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي. 61. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- 2- أحمد، ج. ب. (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. القاهرة.
- 3- القراء مرام تيسير مصطفى. (2011). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية. مذكرة ماجستير، 37. فلسطين: جامعة غزة.

- 4-المركزي، ب. ا. (2006). *المرشد الفقهي الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية*. السودان.
- 5-خميس كريم ، و بوشنب موسى. (2021). أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980-2019 باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا . *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي*، 352.
- 6-سامي ، ب. ا. (2013). *مدخل إلى أصول التمويل الاسلامي* . بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
- 7-شاهين عبد الحليم. (2015). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. *دراسات تنمية العدد 73*، 16.
- 8-عبد السلام عقون . (2009). الأزمة المالية العالمية 2008 وآليات إدارتها. *مذكرة ماجستير*، 119. جامعة المدية، الجزائر.
- 9-عزة الأزهر، و سمية الأرقط. (بلا تاريخ). التمويل الاسلامي الاصغر في محاربة الفقر و الاقصاء الاجتماعي. *ملتقى بعنوان المالية الاسلامية -التحديات و الأفاق*.
- 10-عماد معوشي. (2015). تقييم العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه*، 79. الجزائر: جامعة المدية.
- 11-فؤاد عبد المنعم أحمد. (بلا تاريخ). *السياسة الشرعية و علاقاتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها المعاصرة*. البنك الاسلامي للتنمية.
- 12-محمد ادريوش دحماني، و عبد القادر ناصور . (2014). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 94.
- 13-محمد أشرف دوابة. (2015). *التمويل المصرفي الاسلامي الأساس الفكري والتطبيقي*.
- 14-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2017). *المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية* . المنامة : مكتبة الملك فهد للنشر .
- 15-وليد الجيوسي. (بلا تاريخ). *أسس التنمية الاقتصادية*.